بحث عام | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 26 يوليو 2016

تطور علاقة المجتمع المدني بالدولة، صراع واحتواء أم تفاعل وشراكة:

المجتمع المدني المغربي أنموذجًا

مولاي عبد الصمد صابر
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الملخص:

تطور مفهوم المجتمع المدني منذ ظهوره بالغرب عبر مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى كان فيها المجتمع منظمًا تنظيمًا إقطاعيًا، والدولة كانت تهيمن عليها الكنيسة. أما المرحلة الثانية فهي التي تأسست فيها الدولة على أساس دنيوي لا ديني، وأصبح فيها المجتمع والدولة كلاً واحدًا، وذلك إلى غاية التغيرات التي فرضها منطق السوق الرأسمالي خلال القرن الثامن عشر، حيث تم التمايز بين الدولة والمجتمع فيما بعد، وهو ما سيؤسس لمراحل جديدة في علاقة الطرفين.

وبغض النظر عن الكتابات التي تدعم وجود المجتمع المدني مستندة إلى الخصوصية الثقافية من التي تنكر وجوده بالعالم العربي مستندة إلى الأنموذج المثالي للتجربة الغربية، فإنّ جل الملاحظين والمتتبعين للشأن العام بالمغرب، يؤكدون تنامي دور الفاعل المدني في مجالات، كانت حكرًا على الدولة، سواء في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي أو المجال الحقوقي، وذلك في إطار تخلي هذه الأخيرة عن جزء من مسؤولياتها.

لقد أصبح للفاعل المدني بالمغرب خاصة مع بداية القرن الواحد العشرين، دور بارز في صناعة القرار، وأصبح المحرك الأساسي للمواطنين في إطار العلاقة الجديدة التي أصبحت تطبع الدولة والمجتمع المدني والمتمثلة في التعاون والشراكة بعد مرحلة الاصطدام والسيطرة.

وذلك بعد اقتناع كل من الدولة والمجتمع المدني بأنّ الاختلالات المجالية والنقص الحاصل في مجال التنمية لا يمكن تجاوزه، إلا عن طريق منهجية جديدة مبنية على الثقة والتعاون والشراكة في ظل المفهوم الجديد للتنمية المبني على القرب والاستدامة.

مقدمة:

لقد أضحت الدولة مفهومًا مرادفًا للمجتمع المدني، وأصبح معه لا يمكن التمييز بين المجتمع والدولة، بحيث أصبح كل مجتمع منظم تنظيمًا سياسيًا يعني بالضرورة مجتمعًا مدنيًا في ظل التطور التاريخي الذي مرت به أوربا قبل التحولات التي فرضها السوق الرأسمالي، بحيث لا يمكن تصور مجتمع مدني منفصل عن الدولة. لكن وبعد اختفاء المجتمع المدني من الساحة الفكرية والفلسفية، في التداول الفكري والسياسي والفلسفي، وهي فترة ليست بالقصيرة، عاد المجتمع المدني إلى الظهور مرة ثانية، خاصة مع ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، وهو ما دفع بالباحثين في المجال السوسيولوجي والسياسي إلى إعادة البحث فيه وتمحيصه وتدقيقه.

عاد المجتمع المدني بعد تصاعد المد الفاشي الذي عمل على تذويب المجتمع في الدولة القومية، وبعد سيادة الفكر الاشتراكي، الذي اعتبر المجتمع المدني سلاحًا ابتدعته الطبقة البرجوازية في إطار سيطرتها ونفوذها على الطبقة الكادحة، هذه هي نوعية الأفكار التي سادت خلال تلك الفترة ماعدا بعض الكتابات القليلة كتلك التي قدمها إميل دوركهايم.

وقد شكلت تلك العودة القوية للمجتمع المدني لحظة شهد فيها المفهوم انتعاشًا بالمغرب والعالم العربي، فقد تعددت الكتابات التي تؤكد وجود مجتمع مدني عربي، انطلقت من الخصوصية الثقافية وتعدد التجارب المجتمعية واختلاف السياقات التاريخية لكل مجتمع.

في الوقت نفسه الذي تعددت فيه أيضًا كتابات أخرى مناهضة لفكرة مجتمع مدني عربي، انطقت من التجربة التي عاشتها أوربا في ظل التحول الذي عرفته في علاقة الدولة بالمجتمع، هذه التجربة التي تجعل منها هذه الكتابات مرجعًا وأنموذجًا مثاليًا للقول بوجود مجتمع مدني من عدمه.

فما هو المجتمع المدني؟ كيف نشأ؟ وكيف تطور في علاقته بالدولة والبيئة التي ظهر فيها؟ ما هو مضمون الاتجاهات الفكرية والمدارس الفلسفية التي حاولت تحديده؟ كيف يمكن أن نفهم اللبس الذي يكتنف هذا المفهوم في ظل الكتابات المتناقضة التي تنكر وجوده من جهة، والتي تؤيد وجوده بالعالم الثالث والعالم العربي والمغرب تحديدًا؟ كيف تطورت علاقة الدولة بالمجتمع المدني بالمغرب؟ هل فعلاً تحولت من علاقة الصراع إلى علاقة تسودها الشراكة والتعاون أم أنّها تحولت إلى علاقة احتواء؟ هل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني بالمغرب هي نابعة من قناعة لدى الطرفين بنجاعة هذه المقاربة في تجاوز التحديات المطروحة اقتصاديًا واجتماعيًا؟ هل المجتمع المدني بالمغرب قادر ومؤهل للقيام بالأدوار التي بدأت الدولة تتخلى عنها لصالحه؟

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها سنحاول في هذا البحث أن نبين كيف ارتبط ميلاد المجتمع المدني بميلاد الدولة الحديثة والتنظير لها، وكيف ارتبط بعد ذلك بنشأتها وتطورها في علاقتها بالمجتمع، وذلك من خلال بحث مفهوم المجتمع المدني كما نشأ وتبلور في التجربة الغربية، وبحث كيف تطوره فكريًا وفلسفيًا، وأيضًا كيف تطورت علاقته بالدولة الغربية.

كما سنعمل على إبراز السياق التاريخي لظهور المجتمع المدني بالمغرب، والعوامل الخارجية والداخلية التي ساهمت في انبثاقه، مع إبراز تطوره في الحقول المعرفية المختلفة. ومن ثم سنوضح كيف تطورت علاقة المجتمع المدني بالدولة المغربية، ونبيّن مدى تحول العلاقة التي تقوم على الصراع والتنافس والاحتواء والهيمنة، إلى علاقة يطبعها الاعتراف والشراكة، ونتعرف على مدى التحول الذي عرفته الدولة المغربية ووظائفها على المستوى الداخلي، خاصة ما يرتبط بالمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي في علاقتها بالمجتمع المدني، وذلك انطلاقًا من الخطة التالية:

- ميلاد مفهوم المجتمع المدني وتطوره في التجربة الفكرية والفلسفية الغربية.

- تطور مفهوم المجتمع المدني في المجال الفكري والفلسفي بالمغرب.

- تنازل الدولة عن بعض وظائفها للمجتمع المدني: شراكة أم تخل للدولة عن مسؤوليتها.

أولاً: ميلاد مفهوم المجتمع المدني وتطوره في التجربة الفكرية والفلسفية الغربية

تم استعمال مفهوم المجتمع المدني في السياق الفكري والفلسفي والفكر السياسي الأوربي من زمن النهضة إلى حوالي القرن الثامن عشر، حيث كان يدل على تحول المجتمع من حالة الطبيعة إلى حالة الدولة، هذه الأخيرة التي كانت تعني تجمعًا مدنيًا يقوم على أساس تعاقد اجتماعي. سنعمل في هذه النقطة على توضيح مفهوم المجتمع المدني كما تبلور بأوربا وفق ما عرفته من تحولات مجتمعية، كما سنبرز دلالاته المفهومية، وتطور هذا المفهوم فلسفيًا.

1- مفهوم المجتمع المدني وتعدد دلالاته

إنّ المجتمع المدني يدل في كل مرة عن معنى معين، حسب سياق معين، وتاريخ معين، له إشكالاته الخاصة به وأسئلته الجديدة، التي يحاول المفهوم التكيف معها والإجابة عنها، لذلك سنحاول تبيان كيف نشأ، مع تحديد دلالته المفهومية.

أ- نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره

نشأ المجتمع المدني وتطور بأوربا، تماشيًا مع التحولات التي عرفتها مجتمعاتها، في إطار علاقتها بالكنيسة والثقافة الدينية السائدة في إطار صراعها مع ثقافة تنويرية جديدة تزعمها فلاسفة الأنوار. وتطور مفهومه بعد ذلك باختلاف الفلاسفة في تحديد مضمونه، حسب كل مرحلة من المراحل التي عرفها تطور الفكر الفلسفي الأوربي، وفيما بعد الفكر الأمريكي كذلك.

لقد نشأ المجتمع المدني في أوربا مصاحبًا لظهور الطبقة البرجوازية، التي جاءت بفكر جديد حل محل الفكر الإقطاعي، حيث تم القضاء على سيطرة الكنيسة التي كانت تتحكم بواسطة الدولة في المجتمع وتسيطر عليه باسم المقدس. هذا الفكر عمل على القطيعة مع الحق الإلهي ومع تداخل الديني والسياسي. ودشن لمرحلة جديدة، هي التعاقد الاجتماعي، هذه المرحلة التي شكل المجتمع المدني مؤشرًا لها.

ومن ثمّ فإنّ المجتمع المدني في إطار نظرية التعاقد أخذ معنى دل على لا دينية المجتمع، بغرض إبعاد الشحنة الدينية عنه، وبناء السلطة على أساس دنيوي مدني، وهي فكرة تعمل على اجتثاث المفهوم القديم، القائم على الحق الإلهي.

لقد أصبح المجتمع آنذاك، مجتمعًا مدنيًا متعاقدًا مع دولة مدنية، لا يمكن لها بهذه الصفة أن تسيطر على المجتمع، ومن ثمّ فظهور المجتمع المدني شكل لحظة تفكك المجتمع الإقطاعي وتكون مجتمع برجوازي مكانه.

ب- دلالات مفهوم المجتمع المدني

لابد من الإشارة في البداية إلى أنّ مفهوم المجتمع المدني، يعد من المفاهيم الصعبة التحديد، نظرًا لتعدد مضامينه وتوسع مجالات استخدامه. فهذا المفهوم خضع لصيرورة تطور تاريخي ذات استخدامات ليس لها مضمون موحد.[1]

يعرّف بعضهم المجتمع المدني على أنّه المساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق بالربح أو بالصراع على السلطة السياسية أو السيطرة على السلطة التنفيذية، ويعتبر المجتمع المدني شريكًا مع الدولة لمساعدتها وتكملة جهودها دون الوصول إلى حد السعي لتقويض الدولة أو انتزاع السلطة منها.[2]

1- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2000

2- سالم الساهل، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 55، صيف 2003

يعرف «بتراند بادي» الجتمع المدني في كتابه: السوسيولوجيا السياسيّة sociologie politique بكونه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل الدولة أو توسطها».[3]

وفقًا لذلك فالمجتمع المدني فاعل لا دولتي ومجال لمبادرات اجتماعية تضطلع بها منظمات وجمعيات غير حكومية،[4] تتوقف فاعليته على أهداف أوسع من مجرد المعارضة، إنّها المشاركة، ولا يمكن أن يتقوى في ظل دولة ضعيفة. أما أنشطته فتبعد عن كل ما هو سياسي.

وفيما يخص دلالته المعجمية، فبالرجوع إلى موسوعة ماكميلان macmillan للعلوم الاجتماعية نجد مفهوم «civil war» أي الحرب الأهلية و«organisations civils» أي المنظمات المدنية وذلك بحسب المدلول التاريخي الذي تشكلت فيه ونشأت هذه المنظمات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعني: مجموعة من المواطنين الذين نظموا أنفسهم من أجل خدمة قضية معينة فيها مصلحة عامة.

هذه المنظمات التي تتحول إلى مجموعات ضغط بهدف الدفاع عن مصالح معينة لا يستطيع الأفراد الدفاع عنها بمفردهم، وتمثيل هذه المنظمات لمصالح معينة حسب عزمي بشارة لا يعني أنّها تمثل مصالح أنانية، فقد تكون عامة للمجتمع بأسره.[5]

و يستعمل المفهوم كثيرًا للتمييز ما بين ما هو مدني مقارنة مع الدلالات الأخرى المقابلة له من قبيل العسكري، حيث نوظف مصطلح مدنيين في مقابل عسكريين، ونوظف لباس مدني لتمييزه عن اللباس عسكري، ونوظف مصطلح مدني لتمييز حقل مدني عن حقل ديني، ونوظف مصطلح مدني في مقابل جنائي، فنقول هذا قانون مدني وهذا قانون جنائي.

2- مفهوم المجتمع المدني في الحقل الفكري الفلسفي الغربي

عرف المجتمع المدني منذ ولادته ونشأته تطورًا مرّ من عدة مراحل متباينة، تباينت بتباين الخلفيات المعرفية لدى المفكرين الذين ساهموا في صياغة سياقه النظري والمفاهيمي. وسنحاول العمل على إبراز ذلك التطور الذي شهده مفهوم المجتمع المدني وأهم المراحل التي مر منها، كما سنعمل على التطرق لأهم المدارس الفلسفية التي شكلت الخلفيات المعرفية التي عملت على صياغته.

3- B. BERTRAND. SOCIOLOGIE POLITIQUE. PARIS, PRESS UNIVERSITAIRES DE France 1997. P 10

4- عبد الله حمودي، المجتمع المدني ومنهج المقارنة المتشائمة، "وعي المجتمع بذاته"، دار توبقال للنشر، الطبعة الاولى، 1998، الدار البيضاء، ص 222

5- عزمي بشارة، المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 1998، ص 36

أ- مفهوم المجتمع المدني في دول المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي

قبل أن يصبح مفهوم المجتمع المدني على ما هو عليه الآن، مر بعدة مراحل في إطار تطوره التاريخي منذ أن نشأ مع فلاسفة الأنوار، مرحلة عرف فيها تناميًا ملحوظاً واهتمامًا متزايدًا في مجال الفكر والفلسفة، وذلك تماشيًا مع التحولات التي تعرفها أوربا. كما عرف مرحلة تميزت بالخفوت والتهميش، خاصة مع تنامي القوميات الفاشية والأيديولوجية الاشتراكية. قبل أن يعود الاهتمام به مجددًا مع ثمانينيات القرن الماضي.

المجتمع في دول المعسكر الغربي:

أصبح المجتمع المدني مجالاً لتقسيم العمل وإنتاج الثروة والتعاقد والتبادل، متمايزًا بذلك عن الدولة، بل أصبح محددًا لها، يتضح هذا في كتاب مونتسكيو «روح الشرائع» وفي كتاب آدم سميث «ثرة الأمم». أصبحت الدولة عند مونتسكيو: نتاج المجتمع المدني، فارتبط تعدد أشكال الدول وأنظمتها السياسية وتنوعها بتنوع المجتمعات الإنسانية، حيث أصبح المجتمع المدني يعني مختلف التنظيمات التي تتوسط الأفراد والدولة. وأصبح المجتمع المدني عند آدم سميث: السوق وآلياتها الطبيعية الناظمة.[6]

وبعد ذلك عرف المجتمع المدني في علاقته بالدولة، استقلالًا تامًا وانفصالاً كاملاً، فتحولت إلى علاقة يحكمها الصراع، بحيث أصبحت تيارا ت فكرية تضع الخيار بين عنصرين إثنين هما: إما وجود ديمقراطية دولة تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني، لأنّها تمثله. أو وجود مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة لدولة، لأنّه قادر على إدارة شؤونه بنفسه. وهذه الفكرة هي عبارة عن حالة طبيعية متخيلة، في فكر كل من جون لوك وآدم سميث وآدم فرغسون وإيمانويل كانط.

بعد ذلك في الفكر الألماني مع فريدريك هيغل، عاد دور الدولة في قدرتها على استيعاب المجتمع المدني بحيث أصبح كل طرف مكون من مكونات الطرف الآخر. كما هو الأمر نفسه في الفكر الأمريكي مع توكفيل، حيث تتعايش الدولة الديمقراطية مع المجتمع المدني وتتوازن معه، يحددها ويكملها في الآن نفسه، بحيث لا يصبح المجتمع المدني بديلاً عنها، وإنّما صمام أمان ضد انحراف سلطتها واستبدادها.

لقد ظل التوازن قائمًا في المجتمع الليبرالي بين دولة تمثل الفضاء العام وبين الفضاء الفردي واقتصاد السوق، بحيث لم يترك مجال لفضاء عام خارج الدولة الديمقراطية، التي تدبر الاختلاف وتعبر عن مصلحة الأغلبية من الشعب عبر الانتخابات التي تضمن تداول السلطة.

6- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 17

وتعتبر الهزات التي تعرض لها العالم الغربي بفعل المعارك النقابية والحركات المعادية للاستعمار في المستعمرات والحركات النسوية وحركات المحافظة على البيئة، حاسمة في كونها عملت على إرجاع الحياة إلى فكرة المجتمع المدني بالغرب مرة أخرى.

المجتمع المدني في دول المعسكر الشرقي:

بعد الاهتمام الملحوظ بالمجتمع المدني في هذه الفترات المتلاحقة، عرف المفهوم تراجعًا ملحوظًا في المجال الفكري والفلسفي والسياسي كذلك، فلم تظهر كتابات تهتم به كما كان في السابق. ماعدا بعض الكتابات كالتي عبر عنها إميل دوركهايم، الذي تحدث عن شبكة أمان من المؤسسات المدنية بين الدولة والفرد، من أجل تأمين التعاون المتبادل، والتصدي للأمراض الاجتماعية، كحالة اغتراب الأفراد الناجمة عن مخلفات انهيار البنى العضوية للمجتمع، هذا الانهيار الذي وقع بفعل الحداثة.

ففي الفكر الفاشي كما الاشتراكي، عرف المجتمع المدني تماهيًا مع الدولة إلى درجة الذوبان، دولة ألغت المجتمع ككل وقزمته وجعلت منه وسيلة وآلية لخدمة أغراضها في الفكر الأول. ودولة اعتبرته شعارًا تم ترويجه من طرف الطبقة البرجوازية في إطار تحكمها في الطبقة الكادحة والانفراد بوسائل الإنتاج في الفكر الثاني. هذا طبعًا إذا ما تم استثناء غرامشي فيما بعد.

لقد ظل الأمر على هذا الحال، إلى أن عاد المجتمع المدني إلى الواجهة أواخر القرن العشرين مع هابرماس، الذي قدم المفهوم نسيجًا من الجمعيات والهيئات الاجتماعية، التي تناقش الحلول الممكنة للمشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة.

فقد أصبح المجتمع المدني يعني كل ما يتعلق بالروابط والمؤسسات التي ينظمها المواطنون في وقتهم الحر، والتي لا تكون اقتصادية بالضرورة أو تابعة للدولة، وهو ما يصطلح عليه هابر ماس: مفهوم الفضاء العام.[7]

ب- المجتمع المدني في المدارس الفكرية الفلسفية

تباينت وجهات النظر المعرفية والفكرية حول مفهوم المجتمع المدني بين العديد من الفلاسفة، بتباين خلفيات الانتماء المعرفي والأيديولوجي والتاريخي. ومن ثمّ فوجهات النظر الفكرية التي قدمها فلاسفة العقد الاجتماعي مختلفة تمامًا عن التي قدمها مفكرو المدرسة الماركسية، نظرًا لطبيعة اختلاف الظروف

7- Habermas (J) «L'espace public: archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bou - geoise ,Paris, 1978, p 38.

والتحولات المجتمعية التي مرت منها المجتمعات الإنسانية. سنحاول في هذه النقطة التطرق لوجهات نظر بعض مفكري العقد الاجتماعي، كما سنتطرق إلى بعض مفكري الاتجاه الماركسي.

المدرسة العقدية

فبالنسبة إلى طوماس هوبز فقد ربط المجتمع المدني بالدولة التي هي حالة الخروج من حالة الطبيعة وتجاوز آثارها المدمرة التي تعني الحرب المطلقة والفوضى والقوي يأكل الضعيف، حالة يحكمها قانون الغابة، وهي التي نعتها في قولته الشهورة بحرب الجميع ضد الجميع[8]، لذلك فهو في نظره المجتمع المنظم (أي الدولة) مناقض لما قبل الدولة (شريعة الغابة) وذلك في كتابه «نقد فلسفة الدولة».

أما جون لوك فيربط وجود المجتمع المدني من عدمه بمدى حفظ حقوق حددها في حق الحياة والحرية والملكية. ومن ثمّ فالمجتمعات غير المتحضرة التي لا توجد بها دولة تضمن هذه الحقوق لا توجد بها مجتمعات مدنية.

أما بالنسبة إلى جون جاك روسو فقد ربط المجتمع المدني بمدى القدرة على الوصول إلى التزام حر وطوعي وإرادي بين الأفراد، وكذا بمدى ضرورة طاعة السلطة السياسية، مادامت السلطة ملتزمة بحماية حقوق الأفراد على أساس قوانين مشروعة متفق عليها. وهو ما يعني أنّ هذه الطروحات قد تجاوزت المنظور الديني الكنسي للدولة، بحيث يمكن القول إنّها قد شكلت اللبنات الأولى للمنظور السياسي الليبرالي والحداثة السياسية بمجملها.

أما فريدريك هيغل، فقد نظر إلى المجتمع المدني على أنّه مجال للإنتاج الاقتصادي المليء بالتناقضات والمحتاج دائمًا إلى الدولة، لحل هذه التناقضات والعمل على توازنها. هذه الدولة التي يعطيها طابعًا شموليًا يشمل قيم الفرد والمجتمع.

فقد حدد المجتمع المدني بمدى الانتقال من حالة الصراع إلى حالة التوافق، فإذا كان وجود الفرد والمجتمع أسبق من وجود الدولة من الناحية التاريخية والمنطقية، فإنّ وجود الفرد والمجتمع لا يتحقق ولا يتجسد إلا بوجود الدولة.

إنّ وجود الدولة في نظره هو نهاية حياة المجتمع الطبيعي، ومن ثم فوجود الدولة من الناحية الواقعية سابق على وجود المجتمع المدني، حيث أنّ الأسرة تمثل لحظة الأطروحة ويمثل المجتمع المدني لحظة النقيض لتأتي الدولة كلحظة تركيب جدلي من الأسرة والمجتمع المدني تتحقق فيها الحرية الموضوعية.[9]

8- عمر البرنوصي، مفهوم المجتمع المدني، مجلة فكر ونقد، العدد37، مارس 2000، مطبعة دار النشر المغربي، الدار البيضاء.

9 - سالم الساهل، مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 61-17

وأكد هيغل أنّه لا يمكن قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة، ومن ثمّ فهما متكاملان يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل. إنّ وجود المجتمع المدني يأتي بعد وجود الدولة واقعًا مستقلاً يضمن له البقاء.[10]

يتكون المجتمع المدني حسب هيغل من التنظيمات والنشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة، يقول: «يتموقع المجتمع المدني في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة» ويكمن في سوق القانون التي يحميها القانون.[11]

المدرسة الماركسية

نجد أنّ الفكر الاشتراكي لم يترك متسعًا لفكرة المجتمع المدني، فمن وجهة نظر كارل ماركس، يعتبر المجتمع المدني مكونًا من مكونات البنية التحتية فقط ومظهرًا من مظاهر الصراع الطبقي.[12]

لذلك فالمجتمع المدني عند كارل ماركس، ارتبط بالمجتمع البرجوازي ونشاطه الاقتصادي، هذا المجتمع الذي احتكر وسائل الإنتاج وسيطر على جهاز الدولة التي جعل منها أداة قمع ضد الطبقة العاملة، هذا إذا ما تم استثناء أنطونيو غرامشي الذي ربط المجتمع المدني بوظيفة الدولة في الهيمنة في إطار تداخل المفهوم مع البنية الفوقية.

أما أنطونيو غرامشي، فقد جعل من المجتمع المدني أحد تجليات الدولة وتمظهراتها، حيث تهيمن إذا كانت تستخدم المجتمع السياسي للسيطرة على المجتمع عبر حرب الحركة عن طريق استعمال وسائل القهر المادي المتمثلة في الشرطة والجيش والأجهزة الإدارية والمالية والاقتصادية والقضائية.

إنّها الدولة نفسها هي التي تهيمن على المجتمع نفسه في إطار حرب المواقع عن طرق إنتاج الأيدولوجيا والخطاب الرمزي المتمثل في المثقف العضوي والمثقف الجمعي (الكنيسة والمدرسة والإعلام والحزب والنقابة وغيرها).

لذلك فحالة الصراع بين المجتمعين المدني والسياسي في التحليل الغرامشي، تتسم بضرورة استقلالية الأول عن الثاني، لا تعني القطيعة أو تغييب أحدهما عن الآخر، إذ ليس هناك تعارض مطلق بين الطرفين.[13]

10- سالم الساهل، المرجع نفسه.

11- سالم الساهل، المرجع نفسه.

12- عمر البرنزصي، مرجع سابق.

13- محمد زين الدين، مجلة مسالك، عدد مزدوج 9- 10- 2009، ص 16

المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي مجال للتنافس الأيديولوجي، لا مجال للمنافسة الاقتصادية كما يعتقد ذلك كارل ماركس وفريدريك هيغل. وهذه الفكرة وضحها هابرماس، حيث ذهب إلى أنّ وظائف المجتمع المدني عند غرامشي هي الرأي العام غير الرسمي الذي لا يخضع لسلطة الدولة.

ثانيًا: تطور مفهوم المجتمع المدني في المجال الفكري والفلسفي بالمغرب.

يمكن تحديد بعض الأسس العامة التي يمكن أن تكون مؤشرات أولية على حضور المجتمع المدني في مجال الشأن العام في أي مجتمع بمدى قوة القطاع الخاص الوطني على المستوى الاقتصادي، ومدى قوة الدولة في شخص مؤسساتها التي تعكس الإرادة العامة على المستوى السياسي.

وأيضًا بمدى وجود دستور وقانون للحريات العامة متوافق عليه على المستوى القانوني، وبمدى وجود بنية اجتماعية مقاومة للتقليد على المستوى الاجتماعي، وكذا مدى القدرة على إنتاج القيم الكونية والدفاع عنها، خاصة ما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان أيديولوجيا. بالإضافة إلى المؤشرات المرتبطة بالحكامة والتي يجب أن تشيع في المؤسسات المدنية.

والمتتبع للشأن المغربي لا يمكنه إلا أن يقر بالتحسن والتقدم الذي تميز به المغرب على كل هذه المؤشرات منذ حكومة التناوب التوافقي، وصولاً إلى الإصلاحات التي أقرها دستور 2011.

وهو ما غير من طبيعة الفضاء العمومي الذي تشتغل فيه الفعاليات المدنية في مجال صناعة القرار بالمغرب، ويمكن تحديد أهم الفاعلين في هذا المجال كما يلي: النقابات المركزية، الجمعيات الحقوقية، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، النسيج الجمعوي التنموي.

1- المجتمع المدني المغربي وسياق ظهوره

هناك اختلاف حول تعريف المجتمع المدني وحول المبادئ الإجرائية والوظيفية التي من المفترض أن يتأسس عليها في المجتمعات العربية والمغاربية، نظرًا لكون هذه المجتمعات تفتقر إلى مقاييس الحداثة، وكذا حول تحديد المؤسسات والتنظيمات التي تدخل في إطاره.[14]

إلا أنّ ذلك لا يمنع من القول بظهور المجتمع المدني وتطوره بالمغرب، وهو ما دلت عليه كتابات الباحثين في هذا الصدد في مختلف المجالات سواء في مجال علم السياسة أو مجال السوسيولوجيا أو غير ذلك كما سنرى فيما بعد.

14- مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، "ما هو المجتمع المدني"، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، ص 45

لقد ظهر المجتمع المدني بالمغرب وفق سياقات منها ما هو داخلي ارتبط بالتحول الذي عرفته الدولة المغربية في إطار علاقتها بمحيطها الداخلي الاجتماعي والاقتصادي، وكذا علاقتها بمحيطها الدولي الخارجي.

لقد أصبح الاهتمام بهذا المفهوم في السنوات الماضية الأخيرة في العديد من الأبحاث الأكاديمية الجامعية بعد أن طغى استعماله في أدبيات عالجت التغيرات التي مست العالم العربي، والتي تبنته بدورها مفهومًا تحليليًا، وتبنته شعارات لبناء مستقبل تعددي.

وهو ما ورد في المحور الثالث من تصريح برشلونة ل28 فبراير 1995، المتعلق بالثقافة والمشاكل الإنسانية والمجتمعات، والموقع من الدول الخمس عشرة للاتحاد الأوربي، وهي الوثيقة التي تبين أهمية المجتمع المدني ودوره في تطوير الشراكة الأورو- متوسطية[15].

وهو ما تم تأكيده بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، التي عملت الدولة من خلالها على إشراك الجمعيات في مختلف المراحل من اقتراح المشاريع إلى مرحلة إنجازها وتتبعها وتقييمها.

إنّ العديد من التنظيمات المدنية بالمغرب تشكلت في ظروف وسياقات سياسية واجتماعية مختلفة، منها ما صاحب لحظة بناء الدولة المغربية العصرية الحديثة، ومنها ما تشكل نتيجة تفاعل أحداث تاريخية، ارتبطت بالحركة الوطنية وما نتج عنها من إعادة تقييم للمرحلة، التي هيمنت فيها أيديولوجيات ونخب معينة على حساب أيديولوجيات ونخب أخرى.

ومنها ما ظهر مؤخرًا تماشيًا مع التحول الذي عرفته الدولة في علاقتها بالمجال الاجتماعي، حيث بدأت تتخلى عن مسؤوليتها في هذا المجال للمجتمع المدني، وكذا الاقتصادي، حيث عرفت الدولة انفتاحًا اقتصاديًا غير مسوق في علاقتها بمحيطها الدولي الخارجي. ومن أهم هذه التنظيمات المدنية:

الجمعيات الحقوقية:

تأسست الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاريخ 24 يونيو 1979، تأسست، كما تأسست المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وفي 10 دجنبر 1989بفضل مجموعة من الفعاليات من حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومنظمة العمل الديمقراطي، والتجمع الوطني للأحرار، وشخصيات مستقلة، تكونت من المثقفين الذين يفضلون العمل من داخل المجتمع المدني على العمل في الأحزاب السياسية، أو بالأحرى غير مقتنعين باللعبة السياسية كما هي محددة سلفًا، وقد كان على رأس هذه الشخصيات المستقلة

15- paul balta. L'émergence des sociétés civiles panoramiques. Marier de Maghreb à l'union européenne. 3éme trimestre 1999 n41 eddif. Marianne.

المهدي المنجرة، حيث كان الهدف هو تحسين ظروف المواطن وضمان حقوقه في ظل دولة الحق والقانون. وهو ما يدل على ميلاد مجتمع مدني حديث بالمغرب.

الجمعيات النسوية:

بفعل التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفها المغرب في السنوات الماضية، تبلورت قضية المرأة، وهو ما ساهم في ظهور عدة جمعيات نسائية، طالبت بتعديل مدونة الأحوال الشخصية، التي أضحت لا تساير مستوى التطور الذي أصبح عليه المجتمع المغربي، خاصة عندما باتت تتعارض مع ما جاء به دستور 1992 في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وقد كان لمشروع خطة إدماج المرأة في التنمية بتاريخ 18 مارس 1999، والذي جاء في عهد حكومة التناوب، دور في ظهور العديد من الجمعيات، التي دافعت عن هذا المشروع، باسم الدفاع عن قيم الحداثة وحقوق الإنسان المتعارف عليها في المواثيق الدولية، كما أدى إلى ظهور جمعيات نسائية أخرى ناهضت المشروع نفسه باسم الأصالة والدفاع عن الشريعة الإسلامية.

حيث نتج عن تنظيم مسيرة 12 مارس بالرباط، بمشاركة حوالي 60 جمعية ومنظمة وطنية، وكذا تنظيم مسيرة أخرى معارضة بالدار البيضاء، شاركت فيها التيارات المحافظة التي تقدمتها حركة العدل والإحسان وحركة الإصلاح والتوحيد ورابطة علماء المغرب، بالإضافة إلى العديد من الندوات والمناظرات، تعيين لجنة للبحث في الموضوع من أعلى سلطة في البلاد، عملت على الاستجابة للحراك المجتمعي حول هذه القضية، فتم إخراج مدونة الأسرة.

الحركة الأمازيغية:

تأسست هذه الحركة الأمازيغية في سنوات الستينيات، وتنامت مع سنة 1967 بتأسيس الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، حيث طالبت منذ تلك الفترة بضرورة الاعتراف باللغة الأمازيغية لغةً وطنية، وكذا بضرورة تعليمها بالمدارس الوطنية واستعمالها بالإدارات العمومية للدولة، وقد تأسست بفعل مجموعة من المثقفين الأمازيغيين.[16]

تعمل هذه الحركة على إعادة النظر في بعض المبادئ التي جاءت بها الحركة الوطنية، أهمها مسألة العروبة باعتبارها مكونًا وحيدًا للهوية المغربية، وإعادة النظر في كتابة التاريخ الذي تم تدوينه، والذي قاد المغرب إلى الاستقلال. لذلك فهي حسب عبد الحي المودن، تطرح إشكالية أساسية وهي: الدولة وعلاقتها

16- عبد الحي المودن، الحركة الأمازيغية، مجلة وجهة نظر العدد 7، ربيع 2000، ص 11

بالأمة، ومن ثمّ فهي تعطي قراءة أخرى لظهير 1930، الذي أطلق عليه في حينه بالظهير البربري، مفادها أنّه جاء بسند قانوني للأعراف الأمازيغية التي تبلورت منذ آلاف السنين.

وتعتقد الحركة الأمازيغية أنّ الثقافة المشرقية، والتي تعتبر أيديولوجية الحركة الوطنية إحدى روافدها -حسب الحركة الأمازيغية- تقوم بترويج العداء للأعراف البربرية بكونها خارجة عن الإسلام. فبهيمنة الحركة الوطنية على النخبة الحضرية - حسب الحركة الأمازيغية - تحاول طمس الثقافة الأمازيغية، وتعتبر الظهير المذكور - أي الحركة الوطنية - محاولة للتفرقة بين العرب والأمازيغ، وتتجاهل أنّ الأعراف التي أقرها هذا الظهير موروثًا حضاريًا أمازيغيًا، تعود إلى ما قبل الإسلام لابد من الحفاظ عليه.

لذلك فهذه الحركة نقيض للتيار المتأثر بالقومية العربية، الذي هيمن على الحركة الوطنية، لحظة النضال ضد الاستعمار الفرنسي، فضلاً عن أنّها تحاول أن تقوم برد الاعتبار لفترة ما قبل الإسلام بالمغرب، وتعمل كذلك على إبراز الدور الإيجابي والفعال الذي لعبه السكان الأمازيغيون في تاريخ المغرب وحضارته.

لذلك فهذه الحركة لها تصور آخر لتاريخ المغرب ولخريطته اللغوية والإثنية تمتد إلى ليبيا شرقًا وإلى مالي وتشاد جنوبًا. وما يميزها هو كونها تختلف عن الأحزاب السياسية، التي ادعت الدفاع عن المصالح الأمازيغية، والتي أسستها شخصيات أمازيغية معروفة بعلاقتها مع النظام السياسي المغربي، مثل المحجوبي أحرضان زعيم الحركة الشعبية، وأحمد عصمان مؤسس التجمع الوطني للأحرار، وذلك بكونها تتميز باستقلاليتها عن الدولة.

النسيج الجمعوي:

برز بقوة في السنوات الأخيرة وخصوصًا في سياسة عمومية هامة على المستوى الاجتماعي سميت بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ويمكن تحديد دوره في تفعيل المبادرة على مستويين، مستوى داخلي يهم تكوين هيئات المبادرة، والثاني خارجي مستفيد أو صاحب المشروع ممول من طرف المبادرة، أو بوصفه فاعلاً مدنيًا متتبعًا[17].

تحضر تمثيليات المجتمع المدني جميع هيئات المبادرة ولجانها على المستويين المحلي والمركزي فهي ممثلة باللجان المحلية المكلفة بتنزيل برامج محاربة الفقر في الوسط القروي وبرامج محاربة الإقصاء في الوسط الحضري وممثلة باللجنة الجهوية المكلفة ببرامج محاربة الهشاشة الاجتماعية «المكلفة بمتابعة اللجان المحلية والإقليمية» وممثلة داخل اللجان الإقليمية المكلفة بالبرنامج الأفقي للمبادرة.

17- مذكرة توجيهية، توجيهات العمل لإعداد برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قسم العمل الاجتماعي، عمالة زاكورة، وزارة الداخلية، المملكة المغربية ص 5

لذلك فهي تستطيع متابعة تحديد المستهدفين والعمليات الواجب برمجتها وكذلك متابعة المشاريع من خارج أجهزة المبادرة، وهذه التمثيليات هي ما يطلق عليها النسيج الجمعوي هذا الأخير الذي يحضر ضمن اللجان المحلية والإقليمية للمبادرة، لذلك فهو بهذه الصفة مسؤول عن تحديد المستهدفين والعمليات الواجب برمجتها[18].

2- تطور مفهوم المجتمع المدني في المجال الفكري والفلسفي بالمغرب

إذا كانت المكونات النظرية والسياق التاريخي للمجتمع المدني في المجتمعات الغربية لا تثير خلافًا، فإنّ الأمر ليس كذلك في العالم العربي كما في المغرب، فبعض الكتابات لبعض الباحثين العرب أو الغربيين ترفض تطبيق بعض المفاهيم كمفهوم المجتمع المدني.

إلا أنّه في نظر باحثين آخرين، أصبح حاضرًا اليوم أكثر من أي وقت مضى الحديث عن مجتمع مدني، في بيئة غير البيئة التي ولد فيها، وذلك لما طرأ على الساحة الاجتماعية والسياسية المعاصرة من تغييرات وتطورات. فيما يلي سنحاول توضيح مفهوم المجتمع المدني انطلاقًا من علم السياسة والسوسيولوجيا، وصولاً إلى إبراز مختلف الرؤى الفكرية حول المفهوم في الخطاب السياسي المغربي.

المجتمع المدني في علم السياسة والسوسيولوجيا المغربية

إنّ المجتمع المدني في علم السياسة غير مستقر، ويختلف من بلد لآخر، ففي دول أمريكا اللاتينية يرتبط المجتمع المدني بتجربة الانتقال الديمقراطي، أما في دول المغرب العربي، فيعتبر أداة لإعادة تشكيل المشروعية للدولة كما قال عبد الله ساعف[19]، ونجده مرتبطًا في دول أوربا الشرقية بفشل التجارب الاشتراكية.

لقد عرف مفهوم المجتمع المدني في حقل علم السياسة ضعفًا في التأصيل النظري العلمي على الرغم من تداوله بشكل كبير، حيث سادت الانتقائية في توظيفه واستعماله والتضخيم أحيانًا من قيمته في برامج الأحزاب السياسية لخدمة أغراض معينة[20]، وهو ما نتج عنه اختلاط المقترب العلمي بالمقترب العام في أحيان كثيرة.

وهو مفهوم استعمله بعضهم مقابلاً لمفهوم الدولة، ووظفه بعضهم الآخر مقابلًا للدين، بحيث لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني إلا في إطار مجتمع علماني، وهو ما أدى إلى الانقسام بين فريقين: الأول، يقر

18- مذكرة توجيهية، مرجع سابق.

19- ABDELLAH SAAF: ETAT ET SOCI2T2 CIVILE AU MAROC, S2RIE COLLOQUE EN ARABE PUBL - CATION DU CONSEIL DE LA CULTURE ARABE EDITION 1992.

20- عزمي بشارة، المجتمع المدني، مرجع سابق ص 34

بوجود المجتمع المدني بالعالم العربي، ويقر بخصوصية التجربة العربية الإسلامية مقارنة مع التجارب الحضارية الأخرى. والثاني، ينفي وجود مجتمع مدني، بحيث يجعل الغرب مقياس كل شيء في أي تحول مجتمعي.

هناك من يوسع من مفهوم المجتمع المدني، ليشمل بالإضافة إلى المؤسسات الحديثة، مؤسسات تقليدية تسمى: المجتمع الأهلي الذي عرفه التاريخ العربي الإسلامي، والمفكر اللبناني وجيه كوثراني من الذين يدافعون عن هذا الطرح ويدخل فيه أهل الحرف والحنطة.

وهناك من يحصر المفهوم فقط في المؤسسات الحديثة التي جاءت بها الحداثة الغربية، وهناك من يحدده حسب العناصر التي يجب أن تتوفر في الهيئة أو المنظمة، للقول بأنّها تنتمي إلى المجتمع المدني أو العكس، كالطوعية والمؤسسة والغاية. هذه الأخيرة التي قد تكون عملية سياسية أو توظيفًا سياسيًا[21]. وذلك كما يحدث خلال الاحتجاجات والانتفاضات التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة.

وفي الجانب السوسيولوجي يمكن القول إنّ المغرب شهد تحولات عميقة مع بداية التسعينيات، لم يشهد مثلها من قبل، دلت أنّه يسير نحو ترسيخ دولة الحق والقانون، ومن ذلك أنّه التزم بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليًا، مثلما جاء ذلك في ديباجة دستور 1992، وتم العفو على المعتقلين السياسيين، وتم إحداث المحاكم الإدارية وتشكيل المجلس الدستوري.

وفي هذا الإطار ارتفع النقاش حول بنية المجتمع المغربي وقابليته للتحول من مجتمع قبلي إلى مجتمع مدني، [22] حيث وظف بعضهم النظرية الانقسامية لإيرنست كيلينر ودافيد هارت وجون واتربوري وغيرهم، لفهم بنية المجتمع المغربي وطبيعته وتحليلهما، وهو ما لقي معارضة شديدة من قبل باحثين آخرين، مثل عبد الله حمودي وعبد الله العروي وبول باسكون وغيرهم.

المجتمع المدني في الخطاب السياسي المغربي المعاصر

بعد تجاوز الأيديولوجية الهيغيلية التي كانت تعطي الأولوية للنخب السياسية خلال الستينيات والسبعينيات، بحيث كان المجتمع المدني في تصورها مجرد خطاب برجوازي، تنامى الاهتمام بسؤال البحث في مدى إمكانية الحديث عن مجتمع مدني مغربي في الخطاب السياسي المغربي المعاصر. وبالرجوع إلى هذا الخطاب، نجده متعددًا ومتضاربًا أحيانًا، منه خطاب ينطلق من أنّ المجتمع واحد، ومن ثمّ لا يمكن تقسيم المجتمع إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي ومجتمع ديني وآخر مدني.

21- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص 29-30

22- محمد كلاوي، المجتمع المدني والسلطة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 1999

فهناك خطاب يذهب إلى أنّ المجتمع المدني بالغرب يرجع إلى عهد فلاسفة الأنوار ومدرسة العقد الاجتماعي، حيث حضر بقوة بعد تراجع الدولة والمبادرة الخاصة لصالحه، وبالمغرب يرجع إلى عهد قديم - يقول عبد الكبير الخطيبي - الذي في نظره حيي على الرغم من تغير أشياء فيه، بفعل التحولات التي أدخلها المخزن، من قبيل الحومة وعلاقات الناس بالمساجد في القرى.[23]

وهناك خطاب يؤكد أنّ الإقرار بمجتمع مدني، لابد أن يمر بمقابلته مع مجتمع سياسي، حيث يذهب إدريس بن سعيد، إلى أنّنا مازلنا في المغرب بصدد تأسيس مجتمع سياسي، لأنّ ما كان موجودًا هو طبقة تسمى: المخزن، حيث كانت العلاقة بين الدولة والمجتمع تنبني على التقابل والإقصاء. فالمجتمع المدني هو اللحظة التي تتحول فيها البنيات القرابية والبنيات الاجتماعية إلى بنيات قادرة على أن تجمع ما كان مشتركًا فيما بينها، وقادرة أن تحوله إلى بنيات أخرى هي المجتمع المدني.

فالسياسة بمعناها المعاصر مثلاً تنبني على التمييز بين العقيدة والرأي، حيث أنّ الأولى مقدسة وثابتة لا تقبل النقاش، بحيث لا يمكن أن أناقش معك عقيدتك –يقول إدريس بن سعيد- أو تناقش معي عقيدتي، وألا يجب أن يصفي أحدنا الآخر.[24]

فالمجتمع المدني هنا وفق هذا الفهم هو الرأي العام، الذي نقتسمه ونشارك فيه، ويستقل عن رأينا الخاص، هذا الرأي الذي يتشكل في مؤسسات ليست أولية كالأسرة والقبيلة، وليس هو الدولة ومؤسساتها، بل مؤسسات وسيطة بينهما تستطيع أن تنقل طلبات المؤسسات الأولية للمجتمع الأصلي وتحولها إلى مطالب مستقلة، وهي وفق هذا الاتجاه مازالت في المغرب في طور الشكل.

أما محمد الطوزي، فيعتبر الطرح الذي يذهب إلى أنّ المجتمع المدني نقيض للدولة وبأنّ له صلاحية التعبير عن الصالح العام طرحًا خطيرًا، إذ لا يمكن له إلا أن يعبر عن مصالح جزئية. ذلك لأنّ الإنتاج الفكري الذي تبلور في عهد الأنوار، ومن هيغل إلى ماركس، كله يتمحور حول أنّ الدولة هي التي تعبر بطريقة احتكارية عن الصالح العام والذي يحاسب عليه سياسيًا عن طريق تداول السلطة.

ومن ثمّ لا يمكن تصور مجتمع مدني يقوم على ضرورة ذبح الدولة ليحل محلها، لذلك لابد من تصحيح نظرة الناس وتصورهم للمجتمع المدني على أساس أنّه ضروري للتعبير عن المصالح الخاصة والجزئية، بحيث يكون دوره دور المنبه إلى هذه المصالح.[25]

23- abdkabir khatibi, l’alternance et les partis politiques éditon eddif année 1999.

24- إدريس بن سعيد، السوسيولوجيا والسياسة، دفاتر سياسية، العدد 26، نونبر 2001

25- محمد الطوزي، ملف عن المجتمع المدني، أسبوعية العمل الديمقراطي، 8 دجنبر 2000

أما عبد الله ساعف، فقد أعرب عن صعوبة قيام مجتمع مدني بسبب طبيعة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بالمغرب، والتي تقاوم في نظره نشوء مجتمع مدني. بالإضافة إلى عائق الثقافة السياسة المحصورة في فئات ضيقة. فضلاً عن أنّ الحديث عن بناء مجتمع مدني، حديث غير مشروع، لأنّ الأمر ليس برنامج عمل، بل مجال فعل وتأثير للبنى المجتمعية على أمد بعيد.

ومن ثمّ يبدو أنّه يتبنى خطاب السوسيولوجية الوظيفية لإرنست كيلنر في مؤلفه: المجتمع المدني ضمن السياق التاريخي، والذي من المستحيل الحديث في ظله عن مجتمع مدني في مجتمعات تقليدية لم تمر من الظروف والتحولات التي مرت منها أوربا. أي أنّها لم تمر من تجربة الإقطاع ولم تعرف تجربة الفصل بين الدين والسياسة ولم تشهد نمط إنتاج رأسمالي، ومن ثمّ فالمجتمع المدني تجربة ومفهوم قاصر على مجال محدد هو أوربا حسب هذا الاتجاه.

لكن هذا الخطاب يلقى اعتراضًا شديدًا من قبل خطاب آخر لعبد الله حمودي، الذي أكد بقوة خصوصية المجتمعات العربية والإسلامية، ومن ثمّ فهو يرى في تحليله للمجتمع المغربي أنّ السلطة المركزية المغربية، انطلاقًا من القرن الخامس عشر، كانت دائمًا تواجه بتجمعات دينية وحرفية واجتماعية تحد من تدخلها، بل كانت الدولة تلجأ أحيانًا كثيرة إلى وساطة هذه التجمعات، لتوطيد سلطتها، وهو ما يعتبره عبد الله حمودي تجليًا حقيقيًا من تجليات المجتمع المدني.[26]

أما الجابري فيعتبر أنّ المجتمع المدني بالعالم العربي بدا شعارًا ارتبط بفشل الأنموذج المجتمعي الذي شيدته دولة الحزب الوحيد والضباط الأحرار ودولة الملكيات المطلقة والرئاسات القبلية والفردية، ومن ثمّ فهو مرتبط بضرورة تصفية مجتمع العسكر ومجتمع القبيلة ومجتمع الحزب الواحد واستبداله بمجتمع المؤسسات القائمة على الديمقراطية. ومن ثمّ فهو يرى أنّ البحث في موضوع المجتمع المدني لابد أن يراعي البدايات المختلفة له، باختلاف الأقطار العربية وتجاربها لأنّ هذه التجارب مختلفة ومتفاوتة تقتضي النظر إلى مضمون المجتمع المدني من منظورات متعددة.[27]

أما محمد ضريف فيربط المجتمع المدني بالمغرب بالانتقال من مجتمع الرعايا إلى مجتمع المواطنين، لأنّ الدولة لا تستمد مشروعيتها من المجتمع، بل من المشروعية الدينية لحقل إمارة المؤمنين، الذي هو أسمى من حقل الدولة الحديثة، وبالتالي فهو يعتبر المجتمع المدني بالمغرب مدينًا للسلطة التي منحته مقومات وجوده، فالدساتير ممنوحة والحريات ممنوحة. لذلك فهو يضع شروطًا لابد أن تتحقق لبروز مجتمع مدني منها: الاعتراف بالفرد وجودًا مستقلًا، لأنّ المجتمع المدني هو مجال بروز الأفراد المتحررين من كل

26- عبد الله حمودي، المجتمع المدني ومنهج المقارنة المتشائمة مرجع سابق، ص 67

27- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني تساؤلات وآفاق، ص 55

الروابط والقيود العائلية والدينية. ثم الاعتراف بالفرد بوصفه مواطنًا له حقوق وعليه واجبات والاعتراف كذلك بسيادة الشعب بحيث يكون مصدرًا للسلطة ولا تكون إرادة تعلو فوق إرادته.[28]

ثالثًا: تنازل الدولة عن بعض وظائفها للمجتمع المدني: شراكة أم تخل عن مسؤوليتها

1- تطور علاقة الدولة بالمجتمع المدني تاريخيًا

لقد تميزت علاقة الدولة بالمجتمع المدني بالمغرب بالحذر، حيث تميزت في أحيان بهيمنة الدولة على التنظيمات المدنية، وأحيانًا أخرى تتم مخزنة هذه الفعاليات حتى تفقد هذه الفعاليات طبيعتها تكريسًا لهذه الهيمنة. لذلك فقد كانت هذه التنظيمات، تختار إما التخلي عن طبيعتها والذوبان في السلطة وخدمة أجندتها وأهدافها، وتصبح أداةً من أدواتها بهدف الحفاظ على وجودها، ومن ثمّ فهي تضع نفسها تحت حماية السلطة. وإما أن تختار مصارعة السلطة من أجل الحفاظ على طبيعتها واستقلاليتها.

إذا كان «الجابري» يرجع ظهور المجتمع المدني بالعالم الغربي إلى فشل الأنموذج المجتمعي المرتبط بالحزب الوحيد ودولة الضباط الأحرار ببعض البلدان العربية.[29] فإنّ بعضهم يرجع ظهوره بالمغرب إلى ما قبل الاستعمار حيث كان يتسم بتفوقه على الدولة (الزوايا، القبائل ...). لكن حالة التفكك والانقسام جعلت منه لا يشكل واقعًا سياسيًا متماسكًا. الأمر الذي سهل على الدولة اختراقه وضبطه وتطويقه، وذلك بعد استفادتها من الفترة الاستعمارية، حيث تقوت أجهزتها وآلياتها.[30]

لقد تأسست العديد من الفعاليات المدنية بالمغرب إما بمباركة الدولة أو تحت عيونها ومراقبتها، أو تحت ظل الأحزاب السياسية ووصايتها، فنفعية الجماعات والأفراد يقول الباحث الفرنسي ميشيل فوكو وعلاقتها مع السلطة، كرسته ندرة الموارد والخدمات، وهو ما يؤدي في نظره إلى ما نعته بزبونية المجتمع المدني.

ويذهب محمد شقير إلى أنّ الحماية الفرنسية لم تؤدّ إلى بناء دولة عصرية بالمغرب فقط، بل كان لها تأثير كبير في تحول المجتمع المغربي، حيث استطاعت ولأول مرة التحكم في المجتمع وضبطه ومراقبته، وتمكنت من اختراقه بمختلف مكوناته وتنظيماته القبلية، الأمر الذي كرس علاقة هيمنة الدولة العصرية على المجتمع المدني وهو ما سهل في فترات تاريخية إضعاف مكوناته.

28- محمد ضريف، الحقل السياسي المغربي، الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص1998، ص ص 110-111

29- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني تساؤلات وآفاق، كتاب "وعي المجتمع بذاته" ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، والتي نظمت تحت عنوان: المجتمع المدني في المغرب العربي، جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية تحت إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص 41

30- المرجع نفسه.

فالدولة المغربية بعد الاستقلال ورثت - حسب محمد شقير - المنطق اليعقوبي الذي جاءت به سلطات الحماية، بحيث نشرت الدولة هياكلها وأجهزتها الضبطية في عمق المجتمع المغربي، وتغلغلت داخل مختف مكوناته البشرية والاجتماعية. فأصبحت بذلك كالشجرة التي تزرع جذورها في بنى المجتمع التحتية من خلال إداراتها ومكاتبها وتطل بأغصانها على بنى المجتمع الفوقية من خلال رموزها السياسية وشعاراتها ومعالمها.[31]

إنّ الدولة بالعالم العربي لم تصل بعد إلى مفهوم الدولة بالمفهوم القانوني المعاصر، لذلك فالدولة بالمغرب مثلاً، لا تترك للفرد مجالاً من مجالات نشاطه إلا تدخلت فيه تحت شعارات معينة، فضلاً عن أنّها في علاقتها بالمجتمع المدني سنت قوانين تحدد نشاطه وتضبطه وتراقبه رقابة أحيانًا تتحول إلى رقابة أمنية، وهي ما عرقلته وحدت من ديناميته وفاعليته.

وهنا أجد عبد الله ساعف، يؤكد فكرة مفادها: أنّ ضعف المؤسسة القضائية هو تعبير عن الحالة التي عاشها المجتمع المدني في الأقطار العربية، فدور القضاء الدستوري في حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور أو خارجه ضعيف في الأقطار العربية.[32] هذه الدساتير التي تم إفراغها من مضمونها حيث وقع تزوير الانتخابات وإصدار قوانين ضد حقوق والحريات الأساسية المقررة بها.[33]

بالمغرب كانت تجربة تنظيمات المجتمع المدني تعاني من العراقيل التي تضعها الدولة، منها ذات الطابع المسطري، ومنها ذات ذات الطابع الإداري، هذه الظاهرة التي تم التقليص منها إلى حد كبير اليوم مقارنة مع ما مضى. خاصة مع دستور 2011 الذي نص على المجتمع المدني وأعطاه عدة صلاحيات في مجال السياسيات العامة، ووضع يد حل تنظيماته بيد القضاء. على الرغم ممّا مازال من تضييق على مجال الحريات، في تحرك التنظيمات المدنية في مجال الحق في التظاهر وحق الاحتجاج وحق الإضراب عن العمل المكفول في قانون الحريات منذ 1958.

2- تحول في طبيعة الدولة وفي علاقتها بالمجتمع: وظائف جديدة للمجتمع المدني

تحول طبيعة الدولة

لابد من الإشارة إلى أنّ هناك العديد من المتغيرات الخارجية في علاقة النسق السياسي المغربي بالنسق الدولي والأنساق السياسية الأجنبية، هي التي نتج عنها تنامي دور المجتمع المدني في صناعة القرار بالمغرب.

31- محمد شقير، تطور الدولة في المغرب، أفريقيا الشرق، 2002

32- عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي، مشاركة في ندوة نظمت تحت عنوان: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 523

33- حسن جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسات، مشاركة بندوة نظمت تحت عنوان: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 523

من ذلك تحول نمط الدولة بالعالم من «دولة الرفاه» الاجتماعي والاقتصادي، إلى «دولة حارسة» أو «ضبطية» فقد دخل مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي في عدة إصلاحات هيكلية.

هذه الإصلاحات التي ابتدأت مع سياسة التقويم الهيكلي، وتنامت مع لحظة مشاركة المعارضة اليسارية الوطنية في الحكم، مع تجربة حكومة التناوب التوافقي في ظل دستور ستة وتسعين وتسعمائة وألف.

حيث دخل المغرب مع هذه التجربة مجال الاقتصاد الليبرالي المعولم الجديد، وبدأ في تأهيل الاقتصاد الوطني وتحرير السوق، وانفتح في مجال الحقوق والحريات بإبرام المصالحة الوطنية عبر تأسيس «هيئة الإنصاف والمصالحة».

وانسحبت الدولة المغربية من المجال الاقتصادي بنهج الخوصصة وإبرام اتفاقيات التبادل الحر، وتراجعت وظيفتها في المجال الاجتماعي بتكريسها وصنعها لمسؤولية المجتمع المدني وتهييئه للقيام بالأدوار التي أخذت الدولة تتخلى عنها لصالح فاعلين آخرين.

ونتج عن انفتاح الدولة الخارجي تقلص في سيادتها، أدى بدوره إلى تقلص في مجالها الداخلي لصالح المجال الدولي في إطار الالتزامات الدولية في مجال الحقوق والحريات وغيرها، وهو ما ساهم في تحرك المجتمع المدني الوطني في إطار تعاونه مع المنظمات غير الحكومية للضغط على صناع القرار.

ومن جهة ثانية مكن الانفتاح في مجال الحريات العامة من تغيير طبيعة الفضاء المعيش الذي تتحرك فيه هيئات المجتمع المدني الحقوقية والثقافية، خاصة الجمعيات النسوية والشبابية التي كان لها دور بارز في الضغط على صناع القرار في مختلف مراحل الصيرورة القرارية في العديد من المناسبات والأحداث الوطنية.

هذه الأحداث التي كان أهمها: حدث إخراج مدونة الأسرة وتفعيل بنودها وتقييمها وتنفيذها، وحدث بلورة دستور إحدى عشر وألفين، وتضمينه العديد من المطالب المجتمعية والهيئات الحقوقية والثقافية.

وهو ما يبين مدى قدرة النسق السياسي المغربي على التكيف مع بيئته الداخلية ومحيطه الدولي والإقليمي، وذلك بالاستجابة لهذا المحيط وهذه البيئة استنادًا إلى قراراته السابقة وانعكاساتها وقدرته على ضبط قراراته اللاحقة وملاءمتها مع الأهداف المتوخاة.

تحول علاقة الدولة بالمجتمع

تحولت علاقة الدولة المغربية مع المجتمع في ظل هذا الانفتاح السياسي والاقتصادي والحقوقي الذي شهدته في ظل تفاعل نسقها السياسي مع محيطه الدولي، من علاقة تقوم على الاصطدام والصراع والمراقبة والضبط، إلى علاقة تقوم حسب العديد من المراقبين على الحوار والتشاور والتعاون.

علاقة أصبحت تنبني على دمقرطة القرار العام بواسطة إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في مجال صنع القرار على المستوى المحلي والمركزي، وتنبني على التخلي عن المقاربة المركزية في السياسات الاجتماعية لصالح المقاربة المحلية باعتماد الديمقراطية التشاركية وإدارة القرب.

تجلى ذلك بالخصوص بعد إحداث «لجنة المساواة وتكافؤ الفرص» وتوسيع صلاحيات المجالس الترابية مع الميثاق الجماعي لسنة اثنين وألفين. وهي مؤشرات على تطور النسق السياسي المغربي في علاقته بمحيطه الاجتماعي والدولي وتحوله نحو الديمقراطية والحرية والانفتاح.

تجلى هذا النهج بشكل واضح مع إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة خمسة وألفين، حيث عملت الدولة المغربية على إشراك المجتمع المدني في صناعة القرار، وخاصة الجمعيات التنموية التي تنشط في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتي تم إشراكها في تفعيل مشاريع المبادرة الوطنية وتنفيذها وتقييمها.

حيث كانت هذه الجمعيات حاضرة في اللجان المركزية والإقليمية والمحلية، باعتبارها صاحبة المشاريع، خاصة في المجالات التي راكمت فيها الخبرة والتجربة، ومن خلال إسناد بعض القطاعات الحكومية أو هيئاتها لهذه الجمعيات عدة صلاحيات لتنفيذها.

كانت حاضرة سواء بشكل مباشر أو عن طريق الشراكة أو المواكبة، وكذا في مجال التقييم عبر تقييم المخططات والسياسات العمومية ومراقبتها لتحقيق معايير الحكامة داخل المرافق العامة وحماية المال العام، بما في ذلك من فضح الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، الذي برز فيه بشكل جلي دور الهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة وبعض الجمعيات التي علمت على فضح الفساد وجعلت من أهدافها تخليق الحياة العامة.

وهو ما تجلى أيضًا على مستوى القوانين فعلى المستوى المحلي أكدت ذلك عدة قوانين كقانون الميثاق الجماعي رقم 78.00 المعدل بقانون 17.08 فالمادة 14 منه تنص على إحداث لجنة المساواة وتكافؤ الفرص بالجماعة المحلية التي يجب أن تتكون من شخصيات تنتمي إلى المجتمع المدني المحلي.

وكذلك المادة 41 من القانون نفسه والتي جاء فيها أنّ الجماعة معنية بتنمية ومساعدة المجتمع المدني وإشراكه في البرامج التنموية والمادة 42 أيضًا والتي نصت على أنّ المجلس الجماعي يقوم بجميع أعمال التعاون والشراكة مع المجتمع المدني من أجل إنعاش التنمية للجماعة المحلية مع مختلف الأطراف، والمادة 102 التي نصت أيضًا على الإعانة المالية للجمعيات وتشجيعها على التنمية.

فضلاً عن أنّ قانون الحريات العامة الذي عبر في الفصل 6 منه على أنّه يقرر في كل ميزانية الجماعات المحلية بالمغرب بعض الاعتمادات التي تخصص لدعم العمل الجمعوي وتتخذ حصص مالية تمنح مباشرة للجمعيات المعنية بعد مباشرة سلطة الوصاية ..

ويرتبط دور المجتمع المدني في صناعة القرار ارتباطًا وثيقًا بعلاقة الدولة بالقانون ETAT DE DROIT، الذي ظهر بالمغرب مؤخرًا في سياق حقوق الإنسان والحد من تجاوزات السلطة.

هذا المفهوم الذي شكل مرجعية أساسية في العلاقة مع تنامي تنظيمات المجتمع المدني، خاصة حينما يتعلق الأمر بمشروعية السلطة في علاقتها بالمواطن، حيث نجد الدولة التي تخضع للقانون، ليست هي نفسها التي تتصرف فوق القانون، بحيث تتقلص بهذه الأخيرة مساحات العمل بالقانون وتنعدم فيها أنظمة للمحاسبة والمساءلة ويضعف فيها الفصل بين السلطات، فتكون السلطة التنفيذية مهيمنة على صنع القرار، ولا تسمح لباقي الفاعلين بمن فيهم المجتمع المدني في المساهمة في صنعه، على الرغم من اعتراف القانون له بذلك[34].

ويرتبط دور المجتمع المدني أيضًا في صناعة القرار بالديمقراطية، حيث تكون علاقة الهيكل الرسمي المكلف بصناعة القرار والنظام السياسي ككل، علاقة تفاعل وانسجام في النظام الديمقراطي، الذي يقبل الرأي والرأي الآخر.

بحيث تكون عملية صنع القرار مرتبطة بالواقع، بسبب توسيع دائرة المشاركة في صنعه لباقي الفاعلين، وتسمح ممارسة الحريات العامة في ظل فضاء عمومي تواصلي بالتأثير في الرأي العام الوطني، ومن ثمّ الضغط على صانع القرار الذي لا يمكن له تجاهل رأي أغلبية أفراد الشعب.

34- عبد الرحمان رشيق، إستراتيجية الشارع في مدن المغرب، مجلة الشعلة، عدد6 اكتوبر 2001

خاتمة:

عرفت علاقة الدولة بالمجتمع المدني بعدم الاستقرار، حيث كانت الدولة حاضرة تمامًا وتراقب عن كثب ما يجري في المجتمع المغربي، وذلك بفعل التحولات التي طرأت على الدولة بعد عهد الحماية. هذه الأخيرة التي عملت على تقوية الدولة التقليدية بالمغرب، وتدعيم أسسها الضبطية والأمنية.

حيث رسخت ودعمت البنية المخزنية، وجددت هياكلها، بالإضافة إلى زرع تركيبة جديدة وعصرية، تمثلت في الدولة العصرية، الأمر الذي كان له تأثير في المجتمع المغربي ومكوناته. لكن هذا لم يمنع من بلورة مجتمع مدني عرف بقوته وتنافسيته مع الدولة، وفرض نوع من التوازن، وقاد نحو مسار ديمقراطي وحقوقي يعيشه المغرب اليوم مقارنة مع محيطه الإقليمي العربي.

توازن خلقته الجمعيات الحقوقية والحركات النسائية والحركة الثقافية الأمازيغية والنقابات العمالية والمهنية بنضالها وضغطها على صناع القرار، بتفاعل مع المحيط الدولي، الذي ينشط به المجتمع المدني العالمي المدافع عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، وهو ما أصبح معادلة في تعامل النسق الدولي الغربي في تعامله مع المغرب في مجال الاقتصادي والمالي والسياسي.

لائحة المراجع:

باللغة العربية

ـ الكتب

- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2000

- حسن جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسات، مشاركة بندوة نظمت تحت عنوان: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي، مشاركة في ندوة نظمت تحت عنوان: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد الله حمودي، المجتمع المدني ومنهج المقارنة المتشائمة، محمد عابد الجابري، المجتمع المدني تساؤلات وآفاق، كتاب «وعي المجتمع بذاته» ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، والتي نظمت تحت عنوان: المجتمع المدني في المغرب العربي، جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية تحت إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1998، الدار البيضاء.

- عزمي بشارة، المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 1998

- مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، "ما هو المجتمع المدني"، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء.

- محمد كلاوي، المجتمع المدني والسلطة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 1999

- محمد شقير، تطور الدولة في المغرب، أفريقيا الشرق، 2002

ـ مجلات

- إدريس بن سعيد، السوسيولوجيا والسياسة، دفاتر سياسية، العدد 26، نونبر، 2001

- عبد الرحمان رشيق، إستراتيجية الشارع في مدن المغرب، مجلة الشعلة، عدد6 اكتوبر 2001

- عمر البرنوصي، مفهوم المجتمع المدني، مجلة فكر ونقد، العدد37، مارس 2000، مطبعة دار النشر المغربي، الدار البيضاء.

- عبد الحي الموذن، الحركة الأمازيغية، مجلة وجهة نظر العدد 7، ربيع 2000

- سالم الساهل، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 55، صيف 2003

- محمد زين الدين، مجلة مسالك، عدد مزدوج -9 -10 2009

- محمد الطوزي، ملف عن المجتمع المدني، أسبوعية العمل الديمقراطي، 8 دجنبر 2000

- محمد ضريف، الحقل السياسي المغربي، الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.

ـ وثائق

- مذكرة توجيهية، توجيهات العمل لإعداد برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قسم العمل الاجتماعي، عمالة زاكورة، وزارة الداخلية، المملكة المغربية.

باللغة الفرنسية:

- Abdellah saaf: ETAT ET SOCI2T2 CIVILE AU MAROC, S2RIE colloque en arabe publication du conseil de la culture arabe édition 1992.

- Abdkabir Khatibi, l'alternance rt les partis politiques éditon eddif année 1999.

- B. Bertrand. Sociologie politique. Paris, press universitaires de france 1997.

- Habermas (J) «L'espace public: archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise ,Paris, 1978.

- Paul Balta. L'émergence des sociétés civiles panoramiques. Marier de Maghreb à l'union européenne. 3éme trimestre 1999 n41 eddif. Marianne.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016